

قرار صادر عن مجلس جامعة الدول العربية حول الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي إلى فلسطين والأراضي المحتلة*¹

تونس، 13/3/1990

ونص القرار على الآتي:

إن مجلس الجامعة،

بعد اطلاعه،

– على مذكرة الأمانة العامة،

– وعلى التقرير المعروض عليه حول الموضوع.

– وعلى توصية اللجنة السياسية،

– وقد تدارس بروح المسؤولية القومية التاريخية تدفق المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية إلى فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

– وإن يشدد مجدداً على المخاطر الجسيمة لهذه الهجرة على حق الشعب الفلسطيني في أرضه، ومساعي السلام، والأمن القومي العربي.

– وإن يعرب عن احترامه التام لمبادئ حقوق الإنسان على أساس أن حق أي إنسان يجب أن لا يمارس على حساب إنسان آخر ويؤكد أن عملية التهجير الجماعية ليهود الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية إلى فلسطين والأراضي العربية المحتلة تشكل انتهاكاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومواثيقه وكذلك لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي تلزم السلطة المحتلة بالامتناع عن ترحيل السكان الأصليين أو توطين السكان التابعين لسلطة الاحتلال في أراضي السكان الأصليين.

* المصدر: السفير، بيروت، 14/3/1990.

¹ اجتمع مجلس الجامعة في تونس في الفترة من 10 – 13/3/1990.

يقرر

- 1- اعتبار هذه الهجرة اعتداء على حقوق الشعب العربي الفلسطيني في أرضه ووطنه، وتهديداً للأمن القومي العربي، وانتهاكاً لحقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي.
- 2- التحذير من الأخطار الجسيمة الناتجة عن هذه الهجرة وآثارها فيما يتعلق باحتمالات التوصل إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة للصراع العربي الإسرائيلي مما يزيد التوتر في المنطقة ويشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين.
- 3- التوصية بعقد مؤتمر قمة عربي في أسرع وقت ممكن لوضع استراتيجية عربية جديدة في ضوء التطورات والتحديات الراهنة ولمواجهة مخاطر هذه الهجرة.
- 4- تبني القرارات التي اتخذتها اللجنة الوزارية العربية الخاصة بدعم الانتفاضة حول الهجرة اليهودية إلى فلسطين والأراضي العربية المحتلة والعمل على تنفيذها.
- 5- أ- مطالبة المجتمع الدولي بالعمل على وضع حد لهجرة اليهود السوفيات إلى فلسطين والأراضي العربية المحتلة، وضمان جميع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة تنفيذاً لقرار الجمعية العامة 194 لعام 1948، والتأكيد على عدم شرعية الاستيطان الصهيوني في الأراضي المحتلة، والعمل على وقفه فوراً، وإيجاد آلية دولية لمراقبة ومتابعة النشاطات الإسرائيلية في هذا المجال.
- 5- ب - التحرك الفوري وعلى أعلى مستوى ممكن لاستصدار قرار من مجلس الأمن في هذا الشأن.
- 6- الترحيب بالمواقف الإيجابية التي اتخذتها دول منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية والمجموعة الأوروبية ومجموعة دول شمالي أوروبا والدول الصديقة الأخرى بشأن موضوع هذه الهجرة، والحقوق الوطنية الفلسطينية والعربية الثابتة.
- 7- تكليف الأمانة العامة بالتعاون مع دولة فلسطين والدول الأعضاء ومراكز البحث العربية المختصة بمتابعة تطورات الهجرة اليهودية إلى فلسطين والأراضي العربية المحتلة وإعداد اقتراحات عملية لمواجهتها، وتقديم تقرير بذلك.
- 8- تكليف الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>